الأمم المتحدة S/PV.9477

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة 9477

الأربعاء، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الساعة 10/15

نيويورك

الرئيس	السيد جانغ جون	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	ألبانيا	السيد ستاستولي
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	البرازيل	السيد موريتي
	سويسرا	السيدة شاندا
	غابون	السيدة أونانغا
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة باوليني
	مالطة	السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد سوزوكي

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-35622 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة 10/20.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

الرئيس (*تكلم بالصينية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقتان S/2023/871 و S/2023/872، ويتضمن كل منهما نص مشروع قرار.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروعي القرارين المعروضين عليه.

أطرح للتصويت أولا مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2023/871، المقدم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، سويسرا، الصين، غابون، غانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): حصل مشروع القرار على 15 صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار 2710 (2023).

أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2023/872، المقدم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، سويسرا، الصين، غابون، غانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): حصل مشروع القرار على 15 صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار 2711 (2023).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقدير الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن (A3) للقائم بالصياغة، المملكة المتحدة، على جهودها في تيسير التوصل إلى توافق في الآراء لاتخاذ القرار 2710 (2023) المتعلق ببعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال والقرار المتعلق بالتمديد التقني لنظام الجزاءات المفروضة على حركة الشباب (القرار 2711 (2023)).

وبصفتنا أحد الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، فقد ساورتنا عدة شواغل، لكنّ القرار المتعلق ببعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال تناول عددا منها، مما سهل علينا التصويت مؤيدين لذلك القرار. وعلى الرغم من المرحلة الانتقالية الصعبة التي يمر بها الصومال حاليا، نعتقد أن مواصلة تنفيذ الولاية المنصوص عليها في قرار البعثة سيؤدي إلى تعزيز مصالح السلام والأمن في ذلك البلد الأفريقي الشقيق. ونرى أنه من خلال الإدارة المتأنية للعمليات الانتقالية، يمكن دحر التهديد المستمر الذي تشكله حركة الشباب على السلام والاستقرار في الصومال والمنطقة، وإنهاء أنشطة العنف التي تقوم بها تلك الجماعة الإرهابية التي تسببت في معاناة لا توصف وخسائر في الأرواح وزعزعة الاستقرار في المنطقة. ومن هذا المنطلق، نؤيد تمديد المرحلة 2 من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وتأخير الخفض التدريجي لأفرادها البالغ عددهم 000 3 حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وسيسمح هذا التمديد بوضع خطة انتقالية مدروسة ويكفل عدم ضياع المكاسب التي تحققت في مواجهة حركة

الشباب. ونأمل في أن يساعد ذلك أيضا على التصدي لأي تحديات محتملة، وأن نتمكن من الحفاظ على التقدم المحرز حتى الآن في الصومال من خلال معالجة مسألة الخفض التدريجي بعناية واتساق.

ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نكافح أعمال الإرهاب وأن ندعم الصومال في إجراءاته المستمرة لاستعادة السلام والأمن. وفي هذا الصدد، وبينما ننوه بجهود حكومة الصومال الاتحادية وقوات الأمن الصومالية، نلاحظ أيضا الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال ومن الشركاء الآخرين، ونشدد على الحاجة إلى دعم دولي مستدام لتعزيز القدرات الوطنية للصومال. وقد اضطلعت البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بدور رئيسي في عملية بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، والذي أظهرت تفانيا وتضحية لا يتزعزعان في السعي إلى تحقيق السلام في الصومال. ونحيي جهودها وتضحياتها كما نشدد على الحاجة إلى تمويل مستدام ومرن ويمكن التنبؤ به للبعثة وغيرها من عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي.

وأخيرا، ندعو جميع الدول الأعضاء التي تعتز بالسلام والأمن والتنمية إلى دعم الصومال في جهوده لبناء القدرات وتعزيزها لمواجهة تهديد حركة الشباب. فواجبها الصعب في هذا الوقت يساعد على منع انتشار المزيد من الإرهاب ويحقق تطلعاتنا المشتركة إلى السلام والأمن والتنمية في المنطقة بأسرها.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): كان من دواعي سرور الولايات المتحدة أن تصوت مؤيدة لتمديد ولايتي بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال (القرار 2710 (2023)) خلال هذه الفترة الهامة في الصومال. ونعرب عن تقديرنا للجهود البناءة التي بذلها زملاؤنا في المملكة المتحدة في قيادة مجلس الأمن وتشجيعه على اتخاذ هذا القرار.

ونوافق على ضرورة تأخير التخفيض الثاني لقوات البعثة من 30 أيلول/سبتمبر إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، لكننا نشعر بالقلق من أن يعوق التقدم البطيء في تحقيق أهداف الولاية خلال العام الماضي الجهود المبذولة لإكمال عملية الانتقال بحلول نهاية عام 2024. والتنسيق بين حكومة الصومال الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال أمر بالغ الأهمية، ويجب أن تستند تخفيضات القوات في البعثة إلى الضرورة العملياتية، مع مراعاة التغيرات التي طرأت على الحالة الأمنية والتخطيط الاستراتيجي من قبل الحكومة الاتحادية للصومال والاتحاد الأفريقي. ونتيجة لاتخاذ القرار اليوم، ستواصل البعثة العمل على الحد من الخطر الذي تشكله حركة الشباب وتوفير الدعم لإنشاء قوة أمنية صومالية متكاملة قادرة على تولي مسؤولية أمنية أكبر بشكل تدريجي.

ونعرب عن تقديرنا وتكريمنا للتضحيات التي قدمتها البعثة وقوات الأمن الصومالية في السعي لتحقيق السلام والأمن في الصومال. كما نشيد بتركيز حكومة الصومال الاتحادية المتزايد على مكافحة حركة الشباب، بقيادة الشعب الصومالي والولايات الصومالية الأعضاء في الحكومة الاتحادية. والمطلوب الآن هو الاستمرار في إحراز التقدم نحو انتقال مسؤولية القطاع الأمني من البعثة إلى قيادة الصومال.

ونلاحظ أن المكاسب الأمنية التي تحققت بشق الأنفس وبعض النكسات قد أبرزت الحاجة الملحة إلى ضمان استناد العمليات الحالية والمقبلة إلى أهداف وجداول زمنية واحتياجات واضحة من الموارد. ونتطلع إلى انعقاد المؤتمر الأمني بقيادة الصوماليين في 12 كانون الأول/ديسمبر في نيويورك، لأنه يمثل فرصة مهمة لاستعراض الخطط المتعلقة بانتقال بعثة الاتحاد الأفريقي، والتصدي لتهديد حركة الشباب، وتحديد المتطلبات الأمنية المحددة للصومال بعد عام 2024. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة العمل مع الصومال لدعم تطوير قطاع أمني صومالي متكامل حقا، بوصفه العنصر الرئيسي للانتقال المستدام للمسؤوليات الأمنية كما هو منصوص عليه في هذا القرار.

رُفعت الجلسة الساعة 10/30.